

Distr.: General
25 July 2013
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠١١، المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في منطقة البحيرات الكبرى":

"يعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لتنفيذ الالتزامات الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (إطار السلام والأمن والتعاون)، الأساسي لتحقيق سلام وأمن دائمين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

"ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بالإجراءات التي اتخذتها حتى الآن الأطراف الموقعة لإطار السلام والأمن والتعاون والجهات الضامنة له، بما في ذلك عقد اجتماع الـ "٤+١١" الأول لآلية الرقابة الإقليمية التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون في أديس أبابا في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ والاجتماعين الأولين للجنة الدعم التقني في نيروبي في ٢٤ حزيران/يونيه و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، وهي اجتماعات كانت تهدف إلى إحراز تقدم في وضع نقاط مرجعية لتقييم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون من جانب جميع الأطراف الموقعة. وفي هذا السياق، يتطلع مجلس الأمن إلى مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في لواندا في ٣١ تموز/يوليه، لمواصلة استعراض آخر التطورات في المنطقة، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ويشجع مجلس الأمن الدولي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى على أن تواصل العمل معاً، في ظل التزام ودعم متواصلين من المجتمع الدولي، من أجل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.



”ويدعو مجلس الأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة إلى تنفيذ التزاماتها الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون على الفور وبالكامل وبجسنة. ويدعو مجلس الأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة وتوسيع نطاق إصلاح القطاع الأمني، وتوطيد سلطة الدولة، وإحراز تقدم في مجال اللامركزية، وتعزيز خطة المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية. ويدعو مجلس الأمن جميع بلدان المنطقة إلى احترام سيادة البلدان المجاورة وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم إيواء الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قوائم أنظمة جزاءات الأمم المتحدة، وإلى تعزيز المساءلة. ويدعو مجلس الأمن جميع بلدان المنطقة إلى عدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو تقديم أي شكل من أشكال المساعدة والدعم لها.

”ويرحب مجلس الأمن بإنشاء آلية وطنية للرقابة من جانب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا، على النحو المطلوب في إطار السلام والأمن والتعاون والقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، ويدعو رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ضمان شفافية وشمول هذه الآلية. ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعجيل بتنفيذ التزامها في مجال إصلاح القطاع الأمني، بوسائل منها مواصلة العمل على وضع وتنفيذ خطة شاملة لإصلاح الجيش والشرطة وتشكيل ”قوة للرد السريع“ مدربة تدريباً جيداً ومجهزة على النحو المناسب وخاضعة للمساءلة، قادرة على الاضطلاع بمسؤوليات لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤكد مجلس الأمن من جديد في هذا السياق الدور القيادي الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين والشائين ومنظمة الأمم المتحدة من أجل إصلاح القطاع الأمني، ودوره في مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. ويؤكد من جديد مجلس الأمن أيضاً أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن وحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وعن المصالحة الوطنية وبناء السلام والتنمية في البلد.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدها وسلامتها الإقليمية ويشدد على ضرورة أن يحترم جميع بلدان المنطقة احتراماً تاماً مبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي.

” ويشيد مجلس الأمن بالزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون ورئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم، مع المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ميرري روبنسون، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣ دعماً لإطار السلام والأمن والتعاون، ويرحب بإعلان البنك الدولي عن اعترامه تمويل مشاريع إنمائية بمبلغ ١ بليون دولار في منطقة البحيرات الكبرى ترمي إلى استعادة سبل كسب الرزق والحد من ضعف سكان المنطقة وإحياء النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتوسيع نطاقه. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن المؤسسات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين على دعم أهداف إطار السلام والأمن والتعاون، ويشدد على أهمية الإسراع بتحقيق فوائد ملموسة من السلام.

” ويشيد مجلس الأمن بالمشاركة الدبلوماسية الشخصية للأمين العام ويؤكد مجدداً دعمه القوي لمبعوثه الخاصة، ميرري روبنسون. ويشجع مجلس الأمن المبعوثة الخاصة ميرري روبنسون، على أن تواصل، بالتنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالدعم المناسب منه، قيادة تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون وتنسيقها وتقييمها، بوسائل منها وضع نقاط مرجعية وتحديد تدابير متابعة مناسبة تقدم لأغراض اعتمادها في الاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية ”١١+٤“ على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويشيد كذلك المجلس بجهودها الرامية إلى إشراك المرأة والمجتمع المدني في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في تسوية النزاع وبناء السلام، بوسائل منها تطبيق خطة عمل دون إقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويرحب في هذا الصدد بالمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة والسلام والأمن والتنمية الذي عقد في بوجومبورا في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

” ويدين مجلس الأمن الهجمات الجديدة التي شنتها في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، ثم مرة أخرى في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ جماعة متمردية ”حركة ٢٣ آذار/مارس“ في منطقة موتاهو، بالقرب من غوما، في انتهاك للقرارين ٢٠٧٦ (٢٠١٢) و ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، والتي تسببت في خسائر في صفوف المدنيين وفي حالات تشريد، وقوضت الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية ودائمة للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجدد مجلس الأمن إدانته الشديدة لاستمرار وجود حركة ٢٣ آذار/مارس في المنطقة المحاوره مباشرة

لغوها ومحاولاتها الرامية إلى إنشاء إدارة موازية غير شرعية في كيفو الشمالية ويطلب بتفكيك حركة ٢٣ آذار/مارس ونزع سلاحها بالكامل.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بأن مئات من المقاتلين التابعين لحركة ٢٣ آذار/مارس، بمن فيهم أشخاص مدرجة أسماؤهم في قوائم نظام جزاءات الأمم المتحدة، فروا من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣. ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير الخطوات الأولية العاجلة التي اتخذتها حكومة رواندا لمعالجة هذه الحالة ويشجع حكومة رواندا على أن تواصل تعاونها مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية لكفالة تسريح هؤلاء المقاتلين بشكل دائم والتعامل معهم وفقاً للقانون الدولي ذي الصلة، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال والنساء من بينهم.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تزايد أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الأنباء التي تفيد بشن هجمات على أراضي رواندا من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ويطلب بتفكيك هذه القوات ونزع سلاحها بالكامل.

”ويدين مجلس الأمن أيضاً الهجمات الجديدة التي شنها تحالف القوى الديمقراطية (تحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا) في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كامانغو وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ ضد قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على طول محور موبا - كامانغو، والتي أسفرت عن نزوح ٦٦ ٠٠٠ لاجئ كونغولي وتسببت في خسائر في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويطالب مجلس الأمن بأن تتوقف فوراً حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا وجماعة مايي مايي كاتا - كاتانغا وكافة الجماعات المسلحة الأخرى عن جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، وعن مواصلة تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأنشطة زعزعة الاستقرار، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، ومحاولات الإطاحة بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الحل محلها. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة إخضاع جميع مرتكبي هذه

الاعتداءات والانتهاكات للمساءلة. ويطالب مجلس الأمن كذلك بتفكيك كل الجماعات المسلحة فوراً وبشكل دائم وبإلقاء سلاح أفرادها، ويدعو إلى استعادة سلطة الدولة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق البلد. ويدين بشدة تجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع من جانب الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد يؤكد مجلس الأمن الالتزام المتجدد لجميع بلدان المنطقة بعدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو تقديم أي نوع من أنواع المساعدة أو الدعم لها.

”ويدين مجلس الأمن انتشار حوادث العنف الجنسي والجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويؤكد أهمية اتخاذ خطوات فعالة لمنع هذه الأعمال والرد عليها. ويشير أيضاً إلى أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة تشكل جرائم حرب، ويدعو إلى التحقيق فيها ومحاكمة المسؤولين عنها، بهدف وضع حد للإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الجرائم.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه من استمرار الأزمة الإنسانية، بما في ذلك الـ ٢,٦ مليون من المشردين الداخليين والـ ٦,٤ ملايين من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الغذائية والمعونة الزراعية الطارئة، ويهيب بجميع الأطراف أن تكفل وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بشكل آمن ودون عراقيل إلى جميع السكان المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة، من أجل تقديم مساعدة إنسانية كاملة لهم في الوقت المناسب وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة. بما فيها القانون الدولي الإنساني ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن المساعدة الإنسانية. ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه إزاء لاجئي جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يزيد عددهم على ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة ويهيب بجمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الدول في المنطقة أن تعمل على تهئية البيئة السلمية التي ستكفل عودة اللاجئين في آخر المطاف وبصورة طوعية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حسب الاقتضاء. ويشيد مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالدعم المقدم من البلدان المجاورة للاجئي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويدين مجلس الأمن انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عمليات الاغتصاب الجماعي التي ارتكبت في مينوفا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ويدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الإسراع بإلقاء القبض

على المسؤولين عن تلك الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة وإخضاعهم للمساءلة، بغض النظر عن الرتب العسكرية. ويدعو مجلس الأمن كذلك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنفيذ آليات تحقق محسنة وإنشاء آليات قضائية أكثر فعالية داخل قواتها الأمنية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الأنباء المتعلقة بسوء المعاملة المزعومة لأسرى حركة ٢٣ آذار/مارس وتدنيس جثث المقاتلين التابعين لها على يد أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها القوات المسلحة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتحقيق في هذه الادعاءات ومساءلة مرتكبي هذه الأعمال التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويحيط مجلس الأمن علما بالخطوات التي اتخذتها البعثة لاستعراض ما تقدمه من دعم إلى وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشتبه في تورطها في هذه الحوادث، وذلك تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

”ويدعو مجلس الأمن كذلك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة تنفيذ خطة عملها لمنع ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، فضلا عن منع ووقف جميع أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويشجع مجلس الأمن المبعوثة الخاصة ميرري روبنسون على أن تواصل، بالاعتماد على إطار السلام والأمن والتعاون، قيادة عملية سياسية شاملة تضم جميع الجهات المعنية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتراع وضممان إخضاع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي للمساءلة وعدم أهليتهم للإدماج في قوات الأمن التابعة للدولة.

”ويرحب مجلس الأمن بمساهمة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهج شامل لمعالجة الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويشجع على التعجيل بإتمام نشر لواء التدخل التابع لهذه البعثة. ويعترف مجلس الأمن بالتزام جميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة بتنفيذ النطاق الكامل للمسؤوليات الواردة في إطار ولاية حماية المدنيين التي كلفت بها البعثة، بما في ذلك المسؤوليات المسندة إلى لواء التدخل، تمشيا مع القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

” ويعترف مجلس الأمن بالتضحيات الكبيرة التي بذلتها البعثة والبلدان المساهمة بقوات، ويعرب عن تقديره لما تبذله من جهود من أجل تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

” ويدين مجلس الأمن جميع ما يُوجّه من تهديدات أو يُشن من هجمات ضد حفظة السلام، ويؤكد وجوب إخضاع المسؤولين عن تلك التهديدات أو الهجمات للمساءلة. ويشير مجلس الأمن في هذا الصدد إلى اعتماده النظر في فرض جزاءات إضافية محددة الهدف، وفقا للمعايير المبينة في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، وإلى قراره تمديد تدابير الجزاءات المفروضة على الأفراد والكيانات الذين يراعون أو يشاركون في هجمات ضد حفظة السلام التابعين للبعثة“.
